تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

Analysis and measurement of the poverty line in Iraq for the period ٢٠٠٧-٢٠٢٠

أ.د.عبدالرحمن عبيد جمعة
abdulrahmanjumaah@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

الباحث .وسام مجيد علي
wissamalfhd٩٠@outlook.com
وزراة المـالـية

تاريخ استلام البحث ٣/ ٩ /٢٠٢١ تاريخ قبول النشر ٢٢ /١١ /٢٠٢١ تاريخ النشر ٢٧ / ٦/٢٠٢٣
https://doi.org/١٠.٣٤٠٠٩/aujeas.٢٠٢٣.١٨٠٦٣٧

المستخلص

شهد العالم اهتماما واسعا ببعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية في نهاية القرن العشرين واهمها ظاهرة الفقر، وهي ظاهرة مألوفة ومتداولة لجميع الشعوب والحضارات والمجتمعات في جميع العصور، لقد تظافرت مشاكل عديدة لمشكلة الفقر في العراق منها اقتصادية ومنها اجتماعية وسياسية، كالحروب والعقوبات الاقتصادية وتردي بعض القطاعات في البلد.

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان من اهم اسباب تفشي الفقر في العراق هو الحروب المتوالية على البلد، والعقوبات الاقتصادية، وبالتالي اخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخل وتفشي الفقر في البلد، فضلا عن ان الفقر المدقع في العراق بلغ (٦٠٤٣١) دينار، اما الفقر المطلق بلغ (١٨٤١٢٢.٥) دينار في عام (٢٠٢٠).

اهم التوصيات التي يوصي بها الباحث هو انشاء مؤسسات حكومية متخصصة بشؤون الفقر من اهم اعمالها تقديم الدعم المالي والفني وجمع المعلومات والبيانات عن الافراد الذين هم دون خط الفقر، بالإضافة الى اعداد استراتيجية وطنية تعمل على مكافحة البطالة والفقر.

الكلمات المفتاحية: *الفقر ، قياس خط الفقر ، العراق*

Abstract

The world witnessed a wide interest in some economic and social issues at the end of the twentieth century, the most important of which is the phenomenon of poverty, which is a familiar and common phenomenon for all peoples, civilizations and societies in all ages. Many problems have combined to the problem of poverty in Iraq, including economic, social and political ones, such as wars and economic sanctions and the deterioration of some sectors in the country .

The study reached a set of conclusions, including that one of the most important reasons for the spread of poverty in Iraq is the successive wars on the country, and economic sanctions, and thus lower economic growth rates and income levels.

The most important recommendations recommended by the researcher is the establishment of government institutions specialized in poverty affairs, one of the most important of which is to provide financial and technical support, collect information and data on individuals who are below the poverty line, in addition to preparing a national strategy to combat unemployment and poverty.

Keywords*: poverty, measuring the poverty line iraq*

اولا/ المقدمة

ان ظاهرة الفقر تشهد تطورا ملحوظا في وقتنا الحاضر، فهو يعتبر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتداد اقتصادي وانعكاسات سياسية متعددة الابعاد، لما له من اثار على حياة الانسان الصحية والاجتماعية والتعليمية، وبرت ظاهرة الفقر في العراق منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب الحروب الداخلية والخارجية واثار الحصار الاقتصادي على البلد من قبل المنظمات الدولية، وكذلك سياسات النظام السابق في تسخير الموارد المالية المتاحة في نفقات الحروب، لذلك فأن القضاء على الفقر ضرورة اقتصادية وسياسية لذلك فأن الحكومة العراقية بادرت بتنفيذ العديد من البرامج للتخفيف من الفقر منها برامج الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

ستركز الدراسة على تحليل الفقر في العراق وقياس خط الفقر فضلا عن دراسة الاستراتيجية المقترحة لمعالجة مشكلة الفقر في العراق (٢٠١٨-٢٠٢٢).

اهمية البحث

تستند اهمية البحث الى ضرورة تحديد المفاهيم الاساسية للفقر، فضلا عن ان الفقر يعتبر من المشاكل الخطيرة التي يواجهها المجتمع نتيجة للآثار التي تنتج منه كالتسول وتعاطي المخدرات، وكذلك انخفاض المستوى الصحي والتعليمي وغيرها من المشاكل، لذلك يجب تحديد خط الفقر وتبني استراتيجية وطنية لدعم ممن هم دون خط الفقر، وهذا ما يعزز الجهود المبذولة للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة التي باتت تهدد استقرار المجتمع العراقي.

مشكلة البحث:

ان معدلات الفقر في العراق اخذت بالزيادة منذ تسعينيات القرن الماضي والى الان بالرغم من ظهور بعض السياسات الحكومية لمعالجته، لذلك اصبحت هذه الظاهرة تشكل خطرا على المجتمع والدولة نتيجة للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها، لذلك تحتاج الى تدخل الدولة بأدواتها المختلفة للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

فرضية البحث

ان تزايد مشكلة الفقر في العراق بفعل السياسات الخاطئة او غير المدروسة بسبب المحاصصة والابتعاد عن ذوي الاختصاص قد انتج اثار سلبية على الاقتصاد العراقي والمجتمع وكان من اهمها تزايد حدة الفقر وتعددت ابعاده .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

١. تقديم اطار نظري لمفاهيم الفقر واسبابه وانواعه.
٢. تحليل مسببات الفقر في العراق.
٣. قياس خط الفقر في العراق لغاية عام (٢٠٢٠) وذلك لتحديد حد الكفاف.
٤. دراسة استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨-٢٠٢٢)

ثانيا/ مفهوم الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة جدا مهمة لتحديد الملامح العامة لكل اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو منها أي دولة سواء كانت متقدمة او نامية، فهي ظاهرة مألوفة ومتناولة اقتصاديا واجتماعيا لجميع الشعوب والحضارات والمجتمعات وفي جميع العصور، وان جميع الاديان تطرقت اليها وخاصة الدين الاسلامي الحنيف (سردار، ٢٠١٥:

٥)، الفقر ارتبط بالوجود الانساني منذ بدايته فهو مشكلة لا تقل خطورة عن بقية المشاكل التي تهدد كيان المجتمع (عبدالرضا وجودة، ٢٠١٦: ١٦).

للفقر ابعاد متعددة بالإضافة الى انخفاض الدخل (الدخل اليومي اقل من دولار واحد)، فأن الامية وتدني المستوى الصحي والتعليمي وعدم المساواة بين الجنسين كلها تمثل جوانب للفقر، وعلى الحكومات والمواطنين جعل الخدمات مثل الصحة والتعليم والطاقة والنقل والصرف الصحي تعمل لصالح الفقراء .(١٨: ٢٠٠١ ,IFAD)

يتجلى الفقر في العديد من الطرق وهو: الجوع ، واعتلال الصحة والموت المبكر، والجهل، والتمييز وانعدام الأمن ، والحرمان والوضع الاجتماعي .(٢٥ : ٢٠٠٢,Goransson)

اذ يعرف الفقر بانه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد الى الدخل الكافي لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية وكافة الضروريات، أي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية : ١٩٩٨ ,Ray) ٢٥١) .

وقد حدد منتدى العالم الثالث مفهوما للفقر يضم ثلاث تعريفات (عبدالرضا وجودة، ٢٠١٦ : ٢٠):

١. التعريف الموضوعي: يركز هذا التعريف على كون الفقراء هم غير قادرين على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة، ويعتبر كلا من دخل الاسرة ومتوسط الانفاق مقياسين لمستوى المعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فالفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما عدم المساواة يعبر عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع.
٢. التعريف الذاتي: اذ يعرف الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بانه لا يحصل على ما يحتاج اليه من احتياجات اساسية يعد فقيرا.
٣. التعريف الاجتماعي: يعرف الفقراء وفق هذا النوع بكونهم من يحصلون على مساعدات اجتماعية من المجتمع .

وفي ضوء المفاهيم الثلاث السابقة فأن المنتدى يركز على تصنيف الفرد لذاته أي ان الفرد هو من يحدد ان كان فقيرا ام لا، وقد اشارت معظم الدراسات ان الفرد اذا ما انفق اقل من دولارين في اليوم فهذا يعد فقيرا، وهناك من يرى ان الحد الصحيح دولار واحد في اليوم (٥ : ٢٠٠٩ ,Datt & Ravillon)، اضافة الى ما سبق لا يمكن اعتبار نقص الدخل كافيا ليعتبر الافراد فقراء، فقد نجد كثير من الدول مستوى دخل افرادها مرتفعا الا ان مستوى بعض الخدمات كالسكن وخدمات الكهرباء والصحة والتعليم هي خدمات غير كافية، وبالتالي يعد الافراد فقراء بهذا الجانب او انهم يعانون من حرمان من هذه الخدمات.

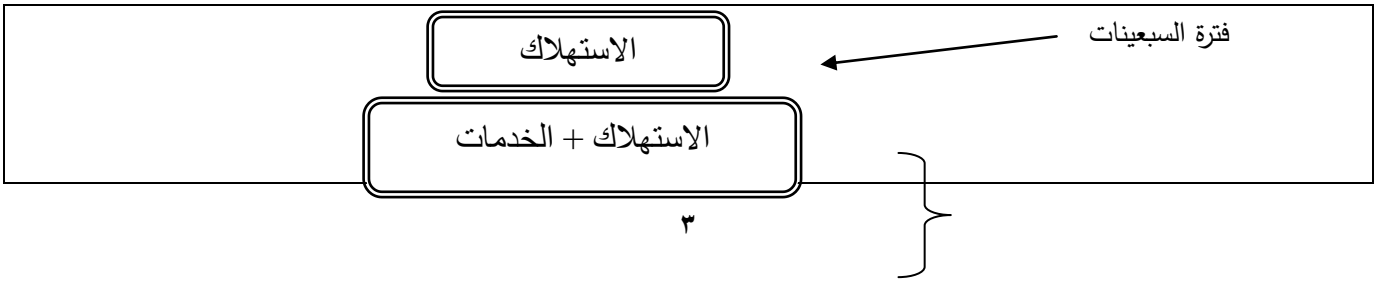

الشكل (١) تطور مفهوم الفقر

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وداد، عباس (٢٠١٨) دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر والاردن واليمن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف.

ثالثا/ اسباب ظاهرة الفقر

تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة ظهور مجموعة من الاسباب والعوامل الرئيسية التي يكون لها دور كبير فيها، يمكن تصنيف اسباب الفقر بناء على مجموعة من الابعاد اهمها:

١. البعد السياسي: للظروف السياسية والامنية دورا فعالا في تفشي الفقر في المجتمع ومن الاسباب السياسية هي (وداد، ٢٠١٨: ١٣):

١. عدم الاستقرار الامني والسياسي: ان الصراعات والحروب سواء كانت داخلية او اقليمية تشكل عاملا مهما في تفاقم حالة الفقر، وهي تعتبر عامل طارد للاستثمارات الاجنبية طويلة الاجل، بالإضافة الى الحالات التي خلفها من اللاجئين والارامل واليتامى، بالإضافة الى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني مستوى التنمية البشرية وخاصة الصحة والتعليم والسكن والرعاية الاجتماعية.

٢. العقوبات الدولية: مثل حالات الحصار الاقتصادي الذي يفرض على الدول من قبل مجلس الامن الدولي، الحصار يعتبر من الامور التي ادت الى تفاقم ظاهرة الفقر وحولت شعوبا كانت تتمتع بمستوى مرتفع من الدخل الى شعوبا تعاني من التدهور الشديد في كل جوانب الحياة، فالعراق وليبيا وفلسطين كانت المتضرر الاول من هذه السياسات .

٣. الفساد: يعتبر الفساد عائقا مهما في وجه تحقيق التنمية، فإن حالات الفساد تؤدي الى انتهاك حقوق الانسان وعدم احترام القوانين واعاقة البرامج التي تؤدي الى التخفيف من وطأة الفقر، ويعتبر الفساد سببا للفقر في مختلف الدول، فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين، وبالتالي يجد الفقراء انفسهم خاسرين ودون دعم من الدولة او الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

٢. البعد الاقتصادي: يندرج ضمن هذا البعد من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الجوانب، تتعدد العوامل الاقتصادية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر (فطيمة، ٢٠١٥: ١٧):

١. البطالة: ان المعالجات التقليدية للنقص الحاصل في القوى العاملة تركز عادة على نقص التشغيل السافر أي يعمل العامل وقت اقل من معيار معين، واخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية وهي الحالات التي يعمل فيها الفرد

بإنتاجية منخفضة، أو انه لا يستخدم كل قدراته على اكمل وجه، او ان الاجور لا تكفي لسد حاجاته الاساسية، وهذا ينتج عنه انتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد.

٢. سوء توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء: ان اتساع الفجوة في توزيع الدخل تعتبر من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اغلب دول العالم، ان التفاوت في توزيع الدخل يتأثر بسببين غير مباشرين: الاول يتمثل في عدم المساواة في توزيع الاصول المالية والمادية بين السكان، والذي يزيد من حدة الفقر بسبب صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، اما السبب الثاني فيرجع الى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء، ومن الاثار الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل هو ظهور الطبقية في المجتمع وتفضيل فئة على حساب فئة اخرى، مما يؤدي الى بقائها في دائرة التخلف والحرمان .

٣. انخفاض انتاجية العمال: ان الدول النامية تعاني عادة من انخفاض انتاجية العامل الذي يؤدي الى انخفاض عائد العمل الذي يمثل احد عوامل الانتاج، وبما ان العمل هو المصدر الاساسي للدخل بالنسبة للفقراء فإن انخفاض عائد العمل في الدول النامية هو احد الاسباب المهمة للفقر.

٤. الديون الخارجية :ان المديونية الخارجية تعتبر احدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية، لان تسديد الديون واقساطها يستنزف جزء كبير من الموارد المالية من داخل الدولة المدينة، وكذلك يزيد الامر خطورة اذا كان الاقتراض يهدف الى تسديد اقساط وفوائد الديون السابقة، مما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون المتراكمة.

٣. البعد الاجتماعي: من الاسباب الاجتماعية التي تؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر هي (فطيمة، ٢٠١٥: ١٩-٢٠) :

١. النمو السكاني: ان الزيادة في السكان يشكل ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة خاصة اذا كانت تلك الزيادة تتم بين الافراد الذين يعيشون في حالة فقر.

٢. انخفاض الخدمات الاساسية المقدمة للمجتمع: يعتبر كل من التعليم والصحة من العوامل الاساسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له حياة كريمة، نلاحظ ان الغالبية من الفقراء يكون لهم مستوى دراسي متدني او انه يندرج ضمن فئة الاميين، في حين تتسبب الامراض وعدم توفير اليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة الى تدني الاوضاع الصحية والمعيشية للفقراء وذلك نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج.

٣. عدم المساواة يمكن ان يضاعف من الاثار السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، وهذا ما يجعل عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في البلدان النامية.

٤. ابعاد اخرى: نجد ان هناك مجموعة من الاسباب تندرج ضمن المجموعات السابقة وهي (وداد، ٢٠١٨: ١٦):

١. التدهور البيئي: اثبتت الدراسات ان العلاقة بين التدهور البيئي والفقر هي علاقة مزدوجة، فالفقر هو احد اسباب التدهور البيئي، وذلك لان احتياجات الفقراء واوضاعهم المعيشية الملحة تؤدي في كثير من الاحيان للقيام بممارسات وسلوكيات مدمرة للبيئة، مثلا الافراط في صيد الاسماك واستخراجها بطرق غير سليمة دون اعطائها فرص للتجدد، من ناحية اخرى نجد ان التلوث البيئي يؤثر على البيئة والانسان، فارتفاع معدلات التصحر وضعف انتاجية الاراضي الزراعية وانخفاض الامن الغذائي وتردي الصحة، يؤدي الى الوقوع في دائرة الفقر، وكذلك عندما تحدث كوارث بيئية مثل الجفاف او الفيضانات فأن الفقراء هم اكثر الناس تعرضا وتأثرا بها، لانهم لا يملكون الوسائل التقنية والمالية لمواجهة هذه المشاكل.

٢. ارتفاع معدل الاعالة: ويقصد به عدد الافراد الذي يعوله العامل، ويؤدي ارتفاع معدل عبئ الاعالة الى انخفاض دخل الفرد، ان معدل عبئ الاعالة يتأثر بثلاث عوامل رئيسية وهي:

- مشاركة القوى العاملة
- مشاركة المرأة في القوى العاملة
- معدل البطالة

٣. الموقع الجغرافي للبلد: ومدى توفر الثروات الطبيعية فيه، وهذا ما ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد.

رابعا/ انواع الفقر

الكثير من الباحثين حاولوا وضع تصنيفات محددة للفقر لذلك تظهر انواع متعددة للفقر اهمها:

١. الفقر البشري: يتمثل بالحرمان من الحياة الكريمة، والحرمان من المعرفة والاندماج الاجتماعي، اي عدم قدرة الفرد في الوصول الى حد ادنى من الاحتياجات الاساسية، والحاجات الاساسية تشمل الطعام والسكن والملابس والمياه النقية اضافة الى وسائل التعليم والصحة، وكذلك حاجات غير مادية مثل حرية الانسان والعدالة الاجتماعية (بودبوس، ٢٠١٢: ١).

٢. فقر الدخل: يقصد به عدم كفاية الدخل لتلبية حاجات الفرد الاساسية (**Kanbur& Squire,** ١٩٩٩: ٩٨)، اي ان الفرد لا يستطيع الحصول على الحد الادنى من المستلزمات الضرورية اللازمة للمعيشة.

٣. الفقر النسبي: ويتمثل هذا النوع من الفقر بموقع الفرد او الاسرة من متوسط الدخل في ذلك المجتمع، اي عدم قدرة الانسان ان يعيش بنفس المستوى الذي يعيشه من حوله في المجتمع (الفارس، ٢٠٠١: ٢٢).

٤. الفقر المطلق: هذا النوع من الفقر ينشأ عند عدم قدرة الانسان من توفير احتياجاته الاساسية اللازمة لحياته وتتدرج ضمن هذه الاساسيات الطعام والشراب والمسكن والملبس والتعليم (ابو العينين، ٢٠٠٤: ١٠).

٥. الفقر المدقع او ما يسمى بالفقر المزري: هي الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان عبر التصرف بدخله الحصول على الحد الادنى من الاحتياجات الغذائية الاساسية وذلك للحصول على الحد الادنى من السعرات الحرارية لبقائه على قيد الحياة . (**Holzer,** ٢٠٠٧:١٤)

٦. فقر الرفاهية: لقد حدد بعض الباحثين هذا النوع من الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة وهذا الذي تفتقر إليه بعض الشرائح.

وهناك انواع اخرى تصنف الفقر حسب مدة بقاءه وهي (وداد، ٢٠١٨: ١٠):

١. الفقر الدائم: هذا النوع يبقى ملازما لصاحبه على مدار السنة، وفقراء المدن هم من الاكثر عرضة لهذا النوع من الفقر بسبب نقص الفرص التي تنتشلهم من حالة الفقر.

٢. الفقر الموسمي: ينتشر هذا النوع من الفقر في اوقات معينة من السنة ويزول في فترات معينة، واكثر ما يتعرض لهذا النوع من الفقر هم المزارعون لان المحاصيل لها مواسم معينة في السنة.

٣. فقر الصدمات: الصدمات هي احداث مؤثرة لا يمكن توقعها، بسبب ارتفاع مفاجئ في الاسعار او انخفاض مفاجئ في الدخل، والصدمات تحدث بسبب الاضطرابات او عدم استقرار النشاط الاقتصادي او نتيجة للقرارات السياسية.

خامسا/ اسباب الفقر في العراق

يحتل العراق مكانة مهمة بين اقتصادات الدول العربية لأنه يمتلك العديد من الموارد الطبيعية والبشرية فهو يجمع بين وفرة المياه والمساحات الكبيرة الصالحة للزراعة، اضافة الى ان البلد يمتلك مورد كبير من النفط الخام الذي يعتبر المورد الرئيسي للبلد، اذ يمتلك احتياطي نفطي يقدر بـ (١٤٨) مليار برميل، اما انتاج العراق من النفط الخام عام (٢٠١٩) فقد بلغ (٤.٥) مليون برميل يوميا، اضافة الى ذلك فأن العراق يمتلك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي الذي بلغ (١٢٥) تريليون متر مكعب حسب احصائيات عام (٢٠٢٠).

لو تمكن الاقتصاد العراقي ان ينمو بشكل طبيعي من خلال استغلال هذه الموارد الهائلة لحقق تقدما فاق فيه كل الدول النفطية، الا ان هناك ظروف ادت الى تعثر الاقتصاد وخلفت ظواهر سلبية متمثلة بالفقر الذي يعيشه البلد (عبدالرضا وجوده، ٢٠١٦: ٧٩) .

١. الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)

في منتصف السبعينات من القرن الماضي شهد العراق تطورات واسعة في الجانب الاقتصادي، وحقق معدلات نمو عالية كان يمكن ان تستمر هذه التطورات لتحقق منجزات كبيرة لولا الحرب العراقية الايرانية، اذ كان لهذه الحرب انعكاسات سلبية على الاقتصاد، اذ قامت الحكومة العراقية بتوجيه الايرادات المادية والمالية نحو الانفاق على الصناعات العسكرية والحربية وشراء المعدات والاسلحة (الشبيبي، ٢٠٠٥: ٣)، فقد ارتفع عبء النفقات العسكرية في العراق من (١٥.٩%) للمدة (١٩٧٠-١٩٨٠) لتصل الى (٤١.٧%) عام (١٩٨٥)، قياسا بالدول المجاورة التي بلغت حوالي (١٢.٣%)، فقد بلغت النفقات العسكرية في العراق حوالي (١٩.٨) بليون دولار عام (١٩٨٠) اي ما يقدر بـ (٧٥%) من عائدات النفط، وارتفعت الى (٣.٢٥) بليون دولار عام (١٩٨٤) (عبد، ٢٠١٧: ١١٤).

لقد تفاقمت الاوضاع الاقتصادية خلال فترة الحرب العراقية الايرانية، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من (٩.٤%) الى (-١.٧ %) للمدة من (١٩٨٠-١٩٩٠)، وكذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (١٤%) الى (-١.٣ %) للمدة نفسها، وهذا يعني تراجع الاهتمام بالقطاعات غير النفطية خاصة الصناعات التحويلية وكذلك الكهرباء والماء والتشييد والبناء وغيرها (عبدالرضا وجوده، ٢٠١٦: ٧٩).

ان تراجع الاداء الاقتصادي في العراق ادى الى تبني الدولة استراتيجية استندت الى ثلاث ركائز اساسية وهي (عبدالرضا وجوده، ٢٠١٦: ٧٩):

١. توجيه الموارد المادية والمالية نح الصناعات العسكرية.
٢. تكييف منتوجات الصناعات المدنية نحو توفير مستلزمات دعم الصناعات الحربية .
٣. الاستمرار في تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات في عملية التصنيع.

ان هدف الدولة الاول في تلك الفترة هو تمويل الحرب والاستمرار في الانفاق العسكري، وما ترتب على ذلك العديد من المشاكل الاقتصادية منها :

١. انخفاض حصة نصيب الفرد من الدخل القومي.
٢. تردي المستوى المعيشي للفرد العراقي .
٣. ارتفاع معدل التضخم الذي كان له نتائج مؤثرة على الفئات الفقيرة من السكان، اذ ان التضخم يكون اكبر على الفئات الفقيرة التي تكون دخولهم عادية وغير مصممة على التكيف مع التغيرات الحاصلة في المستوى العام للاسعار.
٢. حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي

ما ان خرج العراق من الحرب العراقية الايرانية عام (١٩٨٨) حتى دخل حربا اخرى وهو غزو الكويت عام (١٩٩٠)، وعلى اثر ذلك فرضت عقوبات اقتصادية عزلت العراق عن العالم الخارجي وتوقف كامل لكل اشكال التبادل التجاري، ثم قامت القوات الامريكية والدول الحليفة لها بشن هجوما واسعا على العراق بداية عام (١٩٩١) ادى الى تدمير البنى التحتية كمنشآت النفط والمواصلات والنقل ومحطات الطاقة الكهربائية وكذلك المستشفيات والجسور، اذ قدر مبلغ الدمار (٢٣٢) مليار دولار (الزبيدي، بدون سنة: ١٥).

فرضت الحكومة الامريكية على العراق تعويضات وذلك باستقطاع ما نسبته (٥%) من اجمالي الايرادات السنوية لتقدم الى دولة الكويت كتعويض عن خسائرها في الغزو، وهي تمثل قناة استنزاف وتسرب من موارد العراق، اضافة الى ذلك فقد تراكمت المديونية على العراق منذ بداية الثمانينيات وازدادت في التسعينيات جراء الحصار الاقتصادي (عبد، ٢٠١٧: ١١٦)، اضافة الى حاجة الدولة الى اعادة اعمار ما دمرته الحرب ودعم القطاعات الاجتماعية دفع الحكومة الى التوسع في الانفاق الحكومي عن طريق الاصدار النقدي لتمويل العجز، وهذا ادى الى ظهور التضخم الجامح وتدهور مستويات المعيشة للأفراد، اما ما يخص الوضع الاجتماعي فقد حدث خلل كبير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال تسريح اعداد كبيرة من العاطلين وظهور العنف والسرقة والقتل، وتدهور الواقع العلمي والثقافي وارتفاع نسب تسرب الاطفال من المدارس، وكذلك تأثر قطاع الصحة والتعليم وتدهور التنمية وارتفاع معدلات الفقر (سالم وحمادي، ٢٠١٥: ١٥٨-١٧٧).

٣. مرحلة ما بعد الغزو الامريكي للعراق (٢٠٠٣)

ان التطورات العسكرية والامنية في العراق منذ شهر نيسان (٢٠٠٣) القت بظلالها على التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ادى الى تدني مؤشرات الاقتصاد الكلي، اذ جاءت الحرب لتكمل ما ابقته الحروب السابقة من انهيار للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدميرا للبنى التحتية والقطاعات الرئيسية كالقطاع الصناعي والزراعي، كلها جاءت مجتمعة لتنتج عنها انتشار ظاهرة الفقر (سالم وحمادي، ٢٠١٥: ١٥٨-١٧٧).

لقد كان الغزو الامريكي عبارة عن صورة بشعة ومروعة من دولة محتلة تجاه بلدا يمتلك ارثا حضاريا يمتد لآلاف السنين، لقد وضع المحتل يده على الثروات النفطية لتأمين امتداد الصناعة الامريكية مستقبلا.

يمكن ان نوضح مجموعة من الخسائر التي تعرض لها البلد بسبب الاحتلال الامريكي والتي ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر والحرمان (القيسي، ٢٠١١: ٦).

١. هناك حوالي (٢٣٥٠) الف عراقي عدد ضحايا الغزو الامريكي للعراق حتى شهر اذار (٢٠٠٩).
٢. هناك اكثر من (٥٥٠٠) شهيد ومخطوف وسجين منهم العالم والمفكر والاستاذ والاكاديمي والباحث وكذلك منهم علماء الذرة والفيزياء والكيمياء.
٣. شملت النسبة الاكبر من عمليات الاغتيالات للعاملين في الجامعات والكليات والمعاهد.
٤. في العراق حوالي (٣٧) سجنا، وتضم هذه السجون حوالي (٤٠٠) الف معتقل منهم (١٠) الاف امرأة.
٥. هناك اكثر من (٢) مليون عراقي مهجر داخل البلد، و (٣) ملايين مهجر خارج البلد، منهم (٢٠) الف طبيب اي ما يشكل ثلث اطباء العراق.
٦. يوجد حوالي (٣٣٠٠) الف ارملة و (٥) مليون يتيم.
٧. (٢٨%) من الاطفال يعانون من سوء التغذية و (١٥%) منهم يعانون الامراض المزمنة.
٨. هناك حوالي (٨) مليون عراقي يعانون من الفقر الغذائي و(٤) ملايين هم تحت خط الفقر .

٩. نسبة البطالة بين السكان لسنة (٢٠٠٨) بلغ حوالي (٢٠%) من عمر (١٥) سنة فأكثر .

اذ ان كل المشاكل السابقة تظافرت لتشكل حلقة مفرغة ساهمت بشكل مباشر في تعميق مشكلة الفقر وارتفاع معدلاته.

٤. الفساد المالي والاداري

ان الفساد من اكثر الظواهر التي شغلت الاوساط الادارية والعلمية والحكومية خلال الفترة الاخيرة، وذلك لما له من اثار سلبية على مستويات اقتصادية وادارية واجتماعية، دخل العراق في تصنيفات مؤشر مدركات الفساد[١] لأول مرة عام (٢٠٠٣)، جدول (١) يبين قيم مؤشر مدركات الفساد والترتيب العالمي للعراق.

جدول (١) قيم مؤشر مدركات الفساد والترتيب العالمي للعراق

السنة	قيمة المؤشر	ترتيب العراق بين الدول	مجموع الدول
٢٠٠٣	٢.٢	١١٣	١٣٣
٢٠٠٤	٢.١	١٢٩	١٤٥
٢٠٠٥	٢.٢	١٣٧	١٥٩
٢٠٠٦	١.٩	١٦٠	١٦٣
٢٠٠٧	١.٥	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٨	١.٣	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٩	١.٥	١٧٦	١٨٠
٢٠١٠	١.٥	١٧٥	١٧٨
٢٠١١	١.٨	١٧٥	١٨٢
٢٠١٢	١.٨	١٦٩	١٧٦
٢٠١٣	١.٦	١٧١	١٧٥
٢٠١٤	١.٦	١٧٠	١٧٤
٢٠١٥	١.٥	١٦١	١٦٨
٢٠١٦	١.٧	١٦٦	١٦٨
٢٠١٧	١.٨	١٦٩	١٦٧
٢٠١٨	١.٨	١٦٨	١٧٠
٢٠١٩	١.٨	١٧٥	١٧٩

[١] مؤشر مدركات الفساد: يعتبر مؤشر سنوي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ سنة (١٩٩٥) وهذا المؤشر يصنف الدول حسب مستويات الفساد فيها في القطاع العام حسب تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي.

المصدر: يونس، نعمان منذر واخرون (٢٠٢٠) تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (**CPI**) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٦، عدد (خاص) ٢٠٢٠/٢٢ .

يتبين من الجدل اعلاه ان العراق حصل على درجة (٢.٢) ضمن قيم المؤشر في عامي (٢٠٠٣) و (٢٠٠٥) على التوالي، وهو اعلى قيمة التي تعطي انطباع على انخفاض معدل الفساد في تلك الفترة على الرغم من توفر البيئة المناسبة للفساد بعد عام (٢٠٠٣)، فقد تسبب تراجع السلطة الرقابية في البلد بتعاظم عمليات تهريب النفط وبيعه بصورة غير مشروعة، كما عانى قطاع النفط من اعمال التخريب وتفجير الانابيب والابار، وهذا ادى الى فقدان البلد حوالي (٤٠٠-٨٠٠) مليون دولار شهريا، وكذلك في ظل اموال مذكرة التفاهم واموال اعادة اعمار العراق فمن مجموع (٢٠) مليار دولار لم تتسلم الحكومة العراقية سوى (٩٠) مليون دولار، كما ان الفساد في ظل عمليات اعادة الاعمار بلغ (٤) مليار دولار في عام (٢٠٠٧) اي يشكل ما نسبته (١٠%) من الناتج المحلي الاجمالي (الغانمي والخزرجي، ٢٠١٧: ١٦).

واستمر العراق حاضرا ضمن مؤشر مدركات الفساد (CPI) بل ويحتل مراكز متقدمة فقد بلغت قيمة المؤشر (١.٨) في عام (٢٠١٩) اي يقع العراق بالمرتبة (١٧٥) من اصل (١٧٩) دولة.

وخلاصة القول ان الفساد المالي والاداري في العراق يشكل عائق اساسي خاصة في الوقت الحالي بسبب ضعف الرقابة وعدم محاسبة الفاسدين، وهذا يعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يساهم في ارتفاع التفاوت في الدخول بين افراد المجتمع وبالتالي يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر.

٥. ضعف كفاءة السياسة الاقتصادية

ان السياستين المالية والنقدية هي من اهم السياسات واكثرها تأثيرا على الاقتصاد، ولكن اختلف الاقتصاديين حول ايهما اكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، ويمكن ان نوضح هاتين السياستين وكالاتي:

١. السياسة المالية

ان للسياسة المالية اهمية كبيرة في الدول النامية وذلك لارتباطها بواقع الاقتصاد، وبرزت اهميتها بسبب ضعف السياسات الاخرى المكملة للسياسة المالية وخاصة السياسة النقدية، كون وسائل السياسة النقدية هي غير مباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية وتلبية متطلباتها، اذ تقل فاعلية سعر اعادة الخصم والاحتياطي القانوني بسبب انخفاض التعامل مع المصارف، وكذلك انخفاض درجة الوعي المصرفي، الا ان السياسة المالية اخفقت في العراق طول فترة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، اذ لم تستطع السيطرة على معدلات التضخم والسيطرة على تجنب الوقوع في فخ المديونية وتحقيق التوازن في الموازنة العامة، اذ كان هناك عجز مالي كبير في فترة التسعينيات تم تمويله من الاقتراض من الجهاز المصرفي، وهذا ادى الى زيادة كمية النقود وارتفاع الاسعار بشكل كبير، بسبب عدم استطاعة جهاز الانتاج السيطرة على زيادة الطلب، وانخفاض القدرة الشرائية للعملة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج والتأثير على النمو الاقتصادي، ومن ثم التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (لجلاج، ٢٠١١: ١١٥).

وحتى في سنوات فائض الموازنة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤) لم تسجل السياسة المالية دورا بارزا بسبب ضعف التوجهات الاستثمارية للموازنة، اذ ان نسبة الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة كمعدل لم يتجاوز (٢٠%) .

٢. السياسة النقدية

ان دور السياسة النقدية في العراق بقي مقيدا حتى عام (٢٠٠٣)، اذ كان دور السياسة النقدية مقتصرا على توفير ما تتطلبه عمليات الانفاق وخاصة بعد تراجع عوائد النفط بسبب الحروب والعقوبات الدولية على العراق، وبعد عام (٢٠٠٣) شهد البنك المركزي استقلالية تامة خاصة بعد صدور القانون رقم (٥٦) عام (٢٠١٤) (الجنابي، ٢٠١٢: ٤٩-٧٦)، ان عملية اصلاح السياسة النقدية في العراق هو من الامور المهمة وذلك لغرض مواجهة الاختلال بين قوى العرض والطلب، وهذا ادى الى ارتفاع معدل التضخم الناتج عن تنفيذ سياسة اقتصادية خاطئة او سياسة لا تلائم قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف في بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية تكون غير مستقرة، اذ ان عملية الاستقرار الاقتصادي تأتي من خلال ترصين قيمة الوحدة النقدية المحلية تجاه العملات الاجنبية، اي من خلال المساهمة في تحسين سعر الصرف، وان تحسين سعر الصرف يتم من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد المحلي (عبد، ٢٠١٧: ٢٣).

وبشكل عام لم تكن السياسات الاقتصادية التي تم العمل بها في العراق ملائمة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك لا تتناسب مع امكانيات البلد المادية والبشرية، وعلى اثرها ظهرت تشوهات واختلالات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وعمقت المشاكل التي القت بضلالها على الواقع الاقتصادي للبلد.

سادسا/ قياس وتحليل خط الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

ان محاولة قياس خط الفقر من المحاولات الصعبة وذلك لان الفقر لا يتحدد بعامل واحد وانما يشمل جوانب مختلفة مثل الحرمان من التعليم والصحة والمعرفة والحرية الشخصية والاتصالات وغيرها، وهذا يعني اننا عندما نتطرق على ظاهرة الفقر لا يمكن ان نتناولها من جانب واحد فهي ظاهرة مركبة، ان قياس الفقر يكون عادة برسم خط الفقر (**Poverty Line**) وهو ما تطرقت عليه الادبيات وتقارير المنظمات الاقليمية والدولية، وذلك لغرض تقدير ظاهرة الفقر، وعمليا فأن هذا الخط يتحدد طبقا لنصيب الاسرة من الدخل، فالاسر التي يكون دخلها تحت هذا الخط تعرف بأنها فقيرة، اما الاسر التي يكون دخلها اعلى من هذا الخط فهي غير فقيرة، وقد تم استخدام الطريقة العلمية لقياس خط الفقر والتي تتمثل في استهلاك الطاقة الغذائية (السعرات الحرارية) وطريقة تكلفة الحاجات الاساسية بالاضافة الى طريقة الرقم القياسي لاسعار المستهلك (لجلاج، ٢٠١١: ٩٥) .

سيتم قياس خط الفقر وفق الطريقة العلمية المتمثلة بالخطوات الاتية (لجلاج، ٢٠١١: ٩٦):

- معرفة النمط الغذائي السائد واحتساب كلفة السعرة الحرارية الواحدة وفق الصيغة الاتية:

$$\text{تكلفة السعرة الحرارية الواحد} = \frac{\text{متوسط انفاق الفرد الشهري على المواد الغذائية}}{\text{عدد السعرات الحرارية للفرد يوميا} \times 30}$$

- احتساب متوسط حاجة الفرد (البيولوجية) من السعرات الحرارية اللازمة لحياة الفرد وهو ما تحدده غالبا منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية .
- معرفة نمط حياة الفرد من خلال الانفاق على السلع الاساسية ومن ثم احتساب القيمة النسبية للسلع الاساسية بالقياس الى الغذاء .

لقياس خط الفقر في العراق لعام (٢٠٠٧) سيتم الاعتماد على بحوث ميزانية الاسرة، اما في عام (٢٠١١) سوف يتم الاعتماد على مسح شبكة معرفة العراق الصادر من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، اي يتم قياس خط الفقر من خلال الاعتماد على متوسط حاجة الفرد من السعرات الحرارية والبالغة (٢٢٠٠) سعرة حرارية، تم تقديرها من قبل معهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية.

ان قياس خط الفقر في عام (٢٠٠٧) يتطلب ايجاد كلفة السعرة الحرارية للفرد وفق الصيغة الاتية بالاعتماد على البيانات في ملحق (١):

كلفة السعرة الحرارية الواحدة = $\frac{\text{كلفة السلع الغذائية الشهرية}}{\text{عدد السعرات الحرارية}}$

$= \frac{1360}{2200} =$ ٠.٦١٨ دينار عراقي/ اليوم

خط الفقر المدقع = (عدد السعرات الحرارية المطلوبة × تكلفة السعرة الحرارية الواحدة × ٣٠)

وبتطبيق الصيغة اعلاه فأن خط الفقر المدقع في العراق لعام (٢٠٠٧) هو:

(٢٢٠٠ × ٠.٦١٨ × ٣٠) = ٤٠٧٨٨ دينار للفرد/ الشهر

لقياس خط الفقر المطلق في العراق لعام (٢٠٠٧) يتم وفق الصيغة الاتية:

خط الفقر المطلق = كلفة السلع الغذائية + كلفة السلع غير الغذائية

لغرض الوصول الى كلفة السلع غير الغذائية يتم استخدام الصيغة الاتية:

كلفة السلع غير الغذائية = كلفة السلع الغذائية (خط الفقر المدقع) × $\frac{\text{متوسط الانفاق على السلع غير الغذائية}}{\text{متوسط الانفاق على السلع الغذائية}}$

$= \frac{68400}{51900} \times$ ٤٠٧٨٨ = ٥٣٧٥٥.٢٨ دينار

اذن الفقر المطلق في العراق لعام (٢٠٠٧) هو :

(٤٠٧٨٨ + ٥٣٧٥٥.٢٨) = ٩٤٥٤٣.٢٨ دينار

وكذلك تم تقدير خط الفقر للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٢) تم الاعتماد على الطريقة اعلاه لتقدير خط الفقر.

اما قياس خط الفقر للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٩) تم الاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتم اخذ سنة (٢٠١١) سنة اساس وذلك لعدم توفر مسوحات ميزانية الاسرة لهذه السنوات بالاعتماد على ملحق (٢).

قياس خط الفقر لعام (٢٠١٣)

خط الفقر المدقع = خط الفقر المدقع لسنة الاساس (٢٠١١) × $\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية}}{100}$

$= \frac{148}{100} \times$ ٦٢٣٠٠ = ٩٢٢٠٤ دينار

اما خط الفقر المطلق يمكن احتسابه وفق الصيغة الاتية :

خط الفقر المطلق = خط الفقر المطلق لسنة الاساس (٢٠١١) × $\frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك}}{100}$

$= \frac{142.7}{100} \times$ ١٧٥١٨٨ = ٢٤٩٩٩٣.٢ دينار

استنادا الى ذلك فقد كانت خطوط الفقر في العراق وفق الجدول ادناه:

جدول (٢) خط الفقر المدقع والمطلق في العراق

السنة	خط الفقر المدقع	خط الفقر المطلق
٢٠٠٧	٤٠٧٨٨	٩٤٥٤٣.٢
٢٠٠٨	٣٨٦٠٠	٨٦٦٦٢.١
٢٠٠٩	٤١٨١٩	٩٣٨٩٠

٢٠١٠	٤٢٨٤٧	٩٦١٩٧
٢٠١١	٦٢٣٠٠	١٧٥١٨٨
٢٠١٢	٧٨٨٠٠	١٦٨٦٠٠
٢٠١٣	٩٢٢٠٤	٢٤٩٩٩٣.٢
٢٠١٤	٩٤٦٩٦	٢٥٥٥٩٩.٢
٢٠١٥	٩٤٣٨٤.٥	٢٥٩٢٧٨.٢
٢٠١٦	٦١٧٣٩.٣	١٨٢٣٧٠.٧
٢٠١٧	٦٠٤٣١	١٨٢٧٢١.٠٨
٢٠١٨	٦٠٧٤٢.٥	١٨٣٤٢١.٨
٢٠١٩	٦٠٧٤٢.٥	١٨٣٠٧١.٤
٢٠٢٠	٦٠٤٣١	١٨٤١٢٢.٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج قياس خط الفقر.

ان عملية قياس الفقر تحضى بأهمية كبيرة عن طريق وصف هذه الظاهرة كميا، وبالتالي تمكن صناع القرار من وضع السياسات الهادفة الى الحد من الفقر بتوفير الدعم المادي للفقراء، وتمكنهم من زيادة قدرتهم على المشاركة الفاعلة في العمل والانتاج، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يتبين من النتائج التي تم تقديرها ان خط الفقر المدقع والمطلق في العراق شهد ارتفاعا في بعض سنوات الدراسة وانخفاضا في سنوات اخرى، ففي عام (٢٠٠٧) بلغ خط الفقر المدقع (٤٠٧٨٨) دينار للفرد وانخفض في عام (٢٠٠٨) الى (٣٨٦٠٠) دينار للفرد، اما خط الفقر المطلق انخفض ايضا عام (٢٠٠٨) ليبلغ (٨٦٦٦٢.١) دينار مقارنة بعام (٢٠٠٧) الذي بلغ (٩٤٥٤٣.٢) دينار للفرد الواحد، ثم ارتفع خط الفقر المطلق خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٥) فقد بلغ (٤١٨١٩) دينار عام (٢٠٠٩) وارتفع الى (٩٤٣٨٤.٥) دينار عام (٢٠١٥)، وخط الفقر المطلق ارتفع كذلك خلال نفس المدة فقد بلغ (٩٣٨٩٠) دينار في عام (٢٠٠٩) وارتفع الى (٢٥٩٢٧٨.٢) دينار عام (٢٠١٥)، ثم انخفض خط الفقر المدقع في العراق فقد بلغ عام (٢٠١٩) (٦٠٧٤٢.٥) دينار مقارنة بعام (٢٠١٥) الذي بلغ (٩٤٣٨٤.٥)، وكذلك انخفض خط الفقر المطلق عام (٢٠١٩) فقد بلغ (١٨٣٠٧١.٤) دينار مقارنة بعام (٢٠١٥) الذي بلغ (٢٥٩٢٧٨.٢) دينار، ونلاحظ في الشكل (٢) ان خط الفقر المطلق قد ابتعد عن خط الفقر المدقع خلال المدة ما بعد عام (٢٠١٢) وان سبب ذلك يعزى الى ان معظم الافراد ركزوا اهتماماتهم على الاحتياجات غير الغذائية مثل الاسكان والصحة والتعليم والترفيه الامر الذي ساهم في ابتعاد الخطين عن بعضهما.

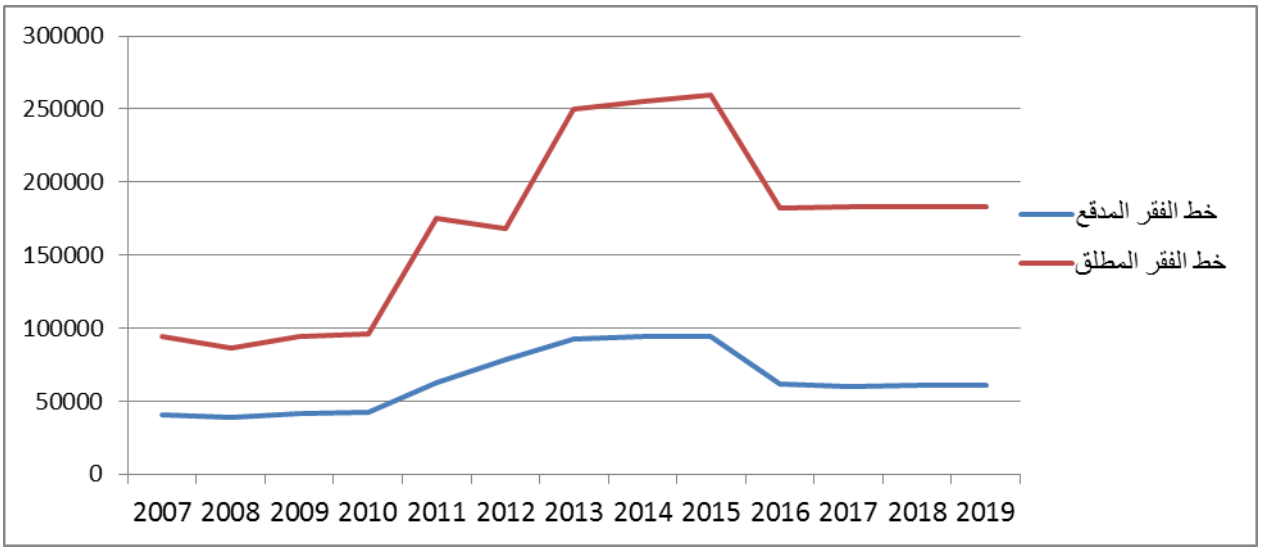

شكل (٢) مسار خط الفقر المدقع والمطلق في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٩)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢٥)

سابعا/ استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨-٢٠٢٢)

ان الحروب والعقوبات الاقتصادية التي مر بها العراق كان لها اثار سلبية على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وللخروج من هذه المشاكل لا بد من تبني استراتيجية وطنية ذات رؤيا مستقبلية تتولى تحقيق الاهداف التنموية الشاملة قصيرة وطويلة الاجل للتخفيف من حدة الفقر بين افراد المجتمع (هاشم وراضي، ٢٠١٢: ١٦٧-١٨٨).

في عام (٢٠٠٩) تشكلت لجنة عليا بموجب اتفاقية بين العراق والبنك الدولي لغرض مكافحة الفقر، وهذه الاتفاقية مكونة من اربع مراحل اساسية وهي (الياسري، ٢٠١٩: ٣٠٣-٣٢٥):

١. انشاء قاعدة بيانات ومؤشرات احصائية عن اوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية.
٢. توفير تقارير عن خطوط الفقر في العراق .
٣. توفير التقارير الخاصة بتحليل الفقر في العراق.
٤. تبني استراتيجية الحد من الفقر في العراق.

تم انشاء استراتيجية من قبل وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي في عام (٢٠١٨) وكان الهدف الاساسي من الاستراتيجية هو تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا بالتمكين وبناء القدرات، اذ تسعى هذه الاستراتيجية الى تحسين اوضاع الفقراء وتعطي الاولوية لزيادة دخلهم من خلال توفير فرص العمل والقروض الميسرة لهم واندماجهم في سوق العمل، ونظمت هذه الاستراتيجية مجموعة من الاهداف وهي (وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق: ٢٠١٨):

١. تخفيض نسبة الفقر في العراق بنسبة (٢٥%) حتى عام (٢٠٢٢) من خلال المساهمة في تحسين المستوى التعليمي والاوضاع الصحية والمستوى المعيشي.
٢. زيادة عدد الاشخاص المشمولين بنظام الحماية الاجتماعية ممن هم دون خط الفقر .
٣. العمل على خفض معدلات البطالة.

ان هذه الاستراتيجية تبنت ستة وثائق اساسية خلال مدة التنفيذ (٢٠١٨-٢٠٢٢) وذلك لتخفيض الفقر بنسبة (٢٥%) وهذه الوثائق هي:

١. دخل اعلى ومستدام للفقراء.
٢. تحسين المستوى الصحي للفقراء .
٣. تحسين المستوى التعليمي.
٤. سكن ملائم للفقراء.
٥. حماية اجتماعي ملائمة للفقراء.
٦. انشطة خاصة للحالات الطارئة.

هناك بعض النقاط يمكن ملاحظتها على السياسات الحكومية المتبعة في مجال التخفيف من حدة الفقر في العراق اهمها:

١. ان شبكة الحماية الاجتماعية تعاني من مشكلة ان اغلب الفئات المستهدفة هي ليست فقيرة، بالاضافة الى اقبال المواطنين غير المستحقين للاستفادة من مبلغ الاعانة، لذلك يجب تفعيل دور الرقابة والتدقيق واعادة النظر بالفئات المستهدفة لتشمل فئات الطلبة الخريجين العاطلين عن العمل وذوي الامراض المزمنة الذين لا يملكون ثمن العلاج.
٢. ان معظم القطاعات العامة (كالتعليم والصحة) تقدم خدماتها لفئات المجتمع بغض النظر عن كونهم فئات فقيرة ام لا.
٣. الفساد المالي والاداري المنتشر في بعض الوزارات المسؤولة عن تنفيذ اهداف استراتيجية التخفيف من الفقر، الامر الذي شكل عائقا امام تحقيق الاهداف بالشكل المطلوب.
٤. محدودية التخصيصات المالية السنوية لتنفيذ نشاطات استراتيجية التخفيف من الفقر اذ لم تضمن في فقرات الموازنة العامة السنوية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

١. لقد ترك الفقر في العراق اثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة من اهمها:
- انتشار الامراض والاوبئة بسبب النقص الحاصل في الغذاء والافتقار الى العناية الصحية.
- زيادة عدد العاطلين عن العمل وتفشي ظاهرة البطالة.
- انتشار نسبة الامية وتدني نسبة التسجيل في المدارس .

٢. هنالك العديد من العوامل اسهمت في انتشار وتوسيع الفقر في العراق منها:
- اخفاق اغلب خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق اهدافها.
- الفساد المالي والاداري.
- العقوبات الدولية خلال فترة الحصار الاقتصادي، فضلا عن زيادة الحروب التي خاضها العراق واستنزفت موارده.

٣. قلة الدراسات العلمية والاحصاءات الميدانية الخاصة بالفقر في العراق، فعدم وجود بيانات حقيقية موثوق بها يعتبر عقبة في وضع ورسم السياسات العامة.

٤. ان الفقر المدقع في العراق بلغ (٦٠٤٣١) دينار، اما الفقر المطلق بلغ (١٨٤١٢٢.٥) دينار في عام (٢٠٢٠).

ثانيا/ التوصيات

في ضوء معطيات الدراسة ونتائجها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. زيادة اهتمام الدولة ببرامج الرعاية والضمان الاجتماعي وزيادة الاموال المخصصة لهذه البرامج لتشمل فئات اكثر من المجتمع وبالتالي تساهم في الحد من الفقر في العراق.
٢. التوسع في الخطط التنموية ولا سيما في القطاع الزراعي وانتاج الغذاء.
٣. محاربة الفساد المالي والاداري ووضع الضوابط والقوانين الرادعة له.
٤. انشاء مؤسسات حكومية متخصصة بشؤون الفقراء تركز في اعمالها على تقديم الدعم المالي والمادي للفقراء الذين هم دون خط الفقر .
٥. زيادة الاهتمام بالتمويل الاصغر وحث المصارف على زيادة النسب المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج التمويل الاصغر.
٦. اعداد استراتيجية وطنية فاعلة تعمل على مكافحة الفقر والبطالة وتفعيل التعليم الالزامي ورفع المستوى التعليمي وربطه باحتياجات السوق، ويتم تنفيذها بواسطة مؤسسات رسمية تعنى بشؤون الفقر والفقراء.

المصادر

اولا المصادر العربية

١. ابو العينين، سوزان حسن (٢٠٠٤) الفقر في الدول العربية (الاسباب – السياسات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد١ ، عدد٤، عين الشمس، القاهرة.
٢. بودبوس، سليم مصطفى (٢٠١٢) الفقر والفقر البشري، صحيفة الوسط، العدد ٣٧١٣، البحرين.
٣. الجنابي، نبيل مهدي (٢٠١٢) نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St: louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، مجلد ٨، عدد ٢٢.

٤. الزبيدي، سليم رشيد عبود (٢٠١٤) اثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لاسعار الاسهم – دراسة تطبيقية لسوق العراق للاوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٥. سالم، علي عبدالهادي وحمادي، احمد حميد (٢٠١٥) تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٧، عدد ١٣ .

٦. سردار، عبدالرحمن سيف (٢٠١٥) اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

٧. الشبيبي، احمد صدام (٢٠٠٥) رؤية لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

٨. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD (٢٠٠١) تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، الاطار الاستراتيجي للصندوق، الامم المتحدة.

٩. عبد، عمار عبدالهادي شلال (٢٠١٧) دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في ظل التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لدول مختارة مع اشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

١٠. عبدالرضا، نبيل جعفر وجوده، ندوه (٢٠١٦) قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٢، شركة الغدير للطباعة والنشر، العراق.

١١. الغانمي، نزار عبدالامير والخزرجي، حمد جاسم محمد (٢٠١٧) الفساد المالي والاداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، كلية القانون، جامعة كربلاء.

١٢. الفارس، عبدالرزاق (٢٠٠١) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٣. فطيمه، حاجي (٢٠١٥) اشكالية الفقر في الجزائر في ضل البرامج التنموية للجزائر للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير – بسكرة .

١٤. القيسي، جمال (٢٠١١) اثار الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، مجلة البيان، مصر.

١٥. لجلاج، صادق زوير (٢٠١١) تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٦. هاشم، حنان عبدالخضر وراضي، مها علاوي (٢٠١٢) سبل مواجهة الفقر واثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، مجلد ٨، عدد ٢٥.

١٧. وداد، عباس (٢٠١٨) دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر والاردن واليمن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف.

١٨. وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨-٢٠٢٢).

١٩. الياسري، حسين قاسم محمد (٢٠١٩) مشكلة الفر في العراق الاسباب والمعالجات، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، عدد ٨٨.

٢٠.يونس، نعمان منذر واخرون (٢٠٢٠) تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٦، عدد (خاص) ٢٠٢٠/٢٢ .

ثانيا: المصادر الاجنبية

١. Datt, Gaurav & Ravallion, Martin (٢٠٠٩) Has India economic Growth become more propoor in the wake of economic reforms, policy research, the world Bank, development research group.

٢. Goransson, Bo (٢٠٠٢) Perspectives on Poverty , Director General of Sida.

٣. Holzer, Harry Joseph (٢٠٠٧) The economic costs of poverty in the united states: subsequent Effects of children Growing UP poor .

٤. Ravi, kanbur & Lyn, Squire (١٩٩٩) The Evaluation of thinking about poverty: Background paper for the world Bank, Washington , DC .

٥. Ray, Debraj (١٩٩٨) development economics, published by Princeton university press .

ملحق (١)

اسعار السلع الغذائية بالاحتياج اليومي للفرد العراقي وبمعدل (٢٢٠٠) سعرة حرارية لعام (٢٠٠٧)

المواد الغذائية	الوزن (غم)	السعرة الحرارية	السعر/ دينار
بيضة واحدة	٥٠	٨٠	١٥٠

كوب حليب	٢٥٠	١٥٠	٥٠
صمونة	٥٠	١٢٠	١٠٠
كب شاي	٢٠٠	–	٥
سكر مضاف ٢ ملعقة	٢٥	٩٠	١٠
كيك	٧٢	٢٣٠	٥٠
قدح عصير	٢٠٠	٨٥	٥٠
صحن رز	٢٠٠	٢٢٥	٧٥
فخذ دجاج	٩٠	١٥٠	٢٠٠
بطاطا واحدة	٥٠	١٥٠	١٥
بصلة واحدة	٥٠	٢٠	١٥
معجون طماطة	٢٠	١٥	٢٠
طماطة واحدة	٦٠	١٢	١٥
طماطة واحدة	٦٠	١٢	١٥
خيار ٣	٩٠	٢٠	٢٠
كرفس	٥	٢	٥
برتقالة واحدة	١٣٠	٦٠	٥٠
كوب شاي	٢٠٠	–	٥
سكر مضاف	٢٥	٩٠	٥
بسكويت او كعك	٢٨	١٠٠	١٠٠
لحم بقر معلب	٨٥	١٨٥	٢٠٠
صمونة	٥٠	١٢٠	١٠٠
طماطة واحدة	٦٠	١٢	١٥
خيار ٢	٦٠	١٠	١٠
كرفس	٥	٢	٥
باقلاء مسلوقة	١٣٠	١٧٠	٢٥
تفاحة واحدة	١٣٨	٨٠	٥٠
المجموع	–	٢٢٠٠	١٣٦٠

المصدر: عبد، عمار عبدالهادي شلال (٢٠١٧) دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في ظل التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لدول مختارة مع اشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

ملحق (٢)

الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية والرقم القياسي للاسعار

السنة	الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية	الرقم القياسي للاسعار
٢٠١٣	١٤٨	١٤٢.٧
٢٠١٤	١٥٢	١٤٥.٩
٢٠١٥	١٥١.٥	١٤٨
٢٠١٦	٩٩.١	١٠٤.١
٢٠١٧	٩٧	١٠٤.٣
٢٠١٨	٩٧.٥	١٠٤.٧
٢٠١٩	٩٧.٥	١٠٤.٥
٢٠٢٠	٩٧	١٠٥.١

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (سنوات مختلفة)